

الكويت 17 مايو 2020

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
بولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لوكالة موديز لخدمات المستثمرين لبنك الخليج متضمناً التصنيف الائتماني للمصدر : A3/ مستقرة/2-P ، تصنيف الودائع طويلة الأجل: A3 ، تصنيف الودائع قصيرة الأجل: P-2 ، التصنيف الائتماني الأساسي، والتصنيف الائتماني الأساسي المعدل: ba1.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



أنطوان ضاهر  
الرئيس التنفيذي



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	17 مايو 2020
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز لخدمات المستثمرين
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التصنيف الائتماني للمصدر: A3 / مستقرة/P-2</li> <li>- تصنيف الودائع طويلة الأجل: A3</li> <li>- تصنيف الودائع قصيرة الأجل: P-2</li> <li>- التصنيف الائتماني الأساسي، والتصنيف الائتماني الأساسي المعدل: ba1</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<p><b>عوامل دعم التصنيف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• احتمال كبير جداً بالحصول على الدعم الحكومي</li> <li>• قدرة ثابتة على توليد الأرباح الأساسية</li> <li>• نسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة وتوافر مخصصات كافية لها</li> <li>• وضع مريح للسيولة والتمويل المستقر</li> </ul> <p><b>عوامل تقييد التصنيف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع المخاطر الائتمانية في محفظة قروض البنك من التركزات في فئة العميل الواحد وفي القطاعات ذات المخاطر المرتفعة</li> <li>• الضغط على البيئة التشغيلية في الكويت على خلفية الصدمة المزدوجة جراء تفشي فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط لفترات طويلة</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<p>التصنيف: تثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل للبنك في المرتبة A3 النظرة المستقبلية: تغيير النظرة المستقبلية من "إيجابية" إلى "مستقرة".</p>
النظرة المستقبلية	مستقرة

#### ميررات التثبيت

يعكس تثبيت وكالة موديز لتصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج في المرتبة A3 تثبيت التصنيف الائتماني الأساسي في المرتبة ba1 والدعم الحكومي من أربع درجات دون تغيير الذي يعزز توقعات وكالة التصنيف باحتمال كبير جداً بالحصول على دعم حكومي بفضل السجل الحافل لحكومة دولة الكويت (تصنيف الدولة في المرتبة Aa3 قيد الدراسة) في تقديم الدعم للبنوك عند الحاجة.

ويعكس التصنيف الائتماني الأساسي في المرتبة ba1 قدرة البنك على توليد الأرباح الأساسية بالرغم من وجود ضغوطات على صافي الأرباح، ونظراً لوجود رسملة كافية من حقوق المساهمين/الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 13.3% كما في ديسمبر 2019. كما يأخذ التصنيف الائتماني الأساسي في الاعتبار النسبة المنخفضة من القروض غير المنتظمة (حيث بلغت نسبة القروض المرتبطة ببعض المشاكل إلى إجمالي القروض 1.2% فقط كما في ديسمبر 2019). ولا تزال محفظة القروض القائمة بذاتها لدى البنك مدعومة بالسيولة المريحة والتمويل المستقر على الرغم من تركزات التمويل، وهو أمر طبيعي لدى البنوك الكويتية. وتتوازن نقاط القوة هذه مع مخاطر الائتمان التي لا تزال مرتفعة في محفظة قروض البنك من جراء التركزات في فئة "العميل الواحد" والقطاعات ذات المخاطر المرتفعة بينما تبقى الضغوط السياسية وأي آثار سلبية متفائلة ناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المحلي واستمرار انخفاض أسعار النفط هي المخاطر الرئيسية.

#### تغيير النظرة المستقبلية إلى "مستقرة":

يعكس تغيير النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "إيجابية" في تصنيف ودائع البنك توقع وكالة موديز بأن الضغط على البيئة التشغيلية في الكويت على خلفية الصدمة المزدوجة من تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط لفترات طويلة - ونتائج ذلك على الثقة بالأعمال وتأثيره على القطاع الخاص في الدولة الذي يعتبر صغيراً وغير متنوعاً - سوف يتعادل في المستقبل القريب مع العوامل الإيجابية المؤثرة على التصنيف الائتماني الأساسي للبنك. وتعتبر وكالة موديز تفشي فيروس كورونا المستجد خطراً اجتماعياً في الإطار البيئي والاجتماعي والإداري نظراً لآثاره الكبيرة على الصحة والسلامة العامة. ويعكس وضع النظرة المستقبلية في فئة "مستقرة" أيضاً رأي الوكالة بأن المحفظة الائتمانية للبنك سوف تضعف بعد أن كانت في مركز قوي، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض، كما سيؤثر نمو محفظة القروض المتسيرة على ربحية البنك في ظل ظروف تشغيلية أكثر تحدياً في الكويت.

وتعكس النظرة المستقبلية "المستقرة" لتصنيف الودائع لدى البنك في هذه المرحلة أيضاً التوازن بين كفاية رأس المال والمصدات الناتجة عن المخصصات إضافة إلى القروض ذات المشاكل المنخفضة، مقابل الإنكشاف على تركيزات فئة العميل الواحد الذي لا يزال مرتفعاً وكذلك التركيزات الائتمانية على القطاعات المتقلبة/ ذات المخاطر المرتفعة وسط بيئة تشغيلية أكثر تحدياً بسبب الضغط المزدوج الناتج عن أسعار النفط المنخفضة لفترات طويلة ونفسي فيروس كورونا.

#### العوامل التي قد تؤدي إلى رفع/خفض التصنيفات

من العوامل التي قد تساعد في رفع تصنيفات بنك الخليج هي (1) في حال تحسن صافي الربح بشكل كبير وحدث انخفاض مستدام في تكلفة المخاطر، و(2) انخفاض مستديم في نسبة القروض غير المنتظمة وخسائر الائتمان مع الاحتفاظ بنسبة قوية من المخصصات لتغطية الخسائر والمحافظة على نسب كفاية رأس المال أعلى بشكل ملحوظ من الحد الأدنى الرقابي المطلوب، و(3) انخفاض ملحوظ في التركيزات الائتمانية في فئة العميل الواحد.

أما العوامل التي قد تؤدي إلى خفض تصنيفات بنك الخليج فتشمل عودة القروض التي تتطوي على مشاكل والنتيجة مثلاً عن تقصير أحد كبار المقترضين أو الإنكشاف على القطاعات المتقلبة، أو ضعف مصدات رأس المال، أو انخفاض قدرة البنك على توليد الأرباح. ومن العوامل السلبية أيضاً التي قد تؤثر على تصنيفات البنك هي في حال حدوث تدهور كبير في البيئة التشغيلية المحلية في الكويت كما هو مبين في تحليلنا الكلي للدولة فهذا من شأنه أن يضعف التصنيف القائم بذاته للبنك.